الفصل الخامس

البحث والباحث والمنهج

المبحث الأول: آليات البحث والباحث.

المبحث الثاني: خطوات البحث وبدايات الباحث.

المبحث الثالث: أخلاقيات البحث والباحث.

المبحث الرابع: مستويات الكتابة البحثية.

المبحث الخامس: خلاصة الرحلة المنهجية.

المبحث الأول
آليات البحث والباحث

يبدأ امتلاكها من حرص الباحث أن يحـرص على التعددية القرائية، والاتصال الدائم بالعلوم البينية التى تخدم موضوعه، حتى إذا انتهى إلى الاختيار والانتقاء.. بدأت بقية الآليات فى التجلى والتوظيف بحكم ما هو ضرورى فى صلب الموضوع، وما هو مفيد لاستكمال جزئياته وتفاصيله.

ثم يأتى الاستقراء والاستقصاء، وهو أمر وجوبى فى البحث الأدبى، من حيث إحاطة الباحث بما كتب من قبل عن الظاهرة موضوع الدراسة، وأن يدون فى بطاقاته البحثية ما أخذه من المصادر والمراجع مسجلا كل بيانات المصدر والمرجع، بما يسهل له مهمة الكتابة، ومهمة الاحتفاظ بمدوناته النصية، وكذا مهمة الرجوع إليها فى مرحلة طباعته ومراجعاته.

وفى استقراء الظاهرة ضرورة لضمان صدق الأحكام، وإلا وقع الباحث فى التناقض، أو الادعاء، أو خلط الأوراق، أو فى دائرة غموض المفاهيم إذا لم يلم بكل جوانب موضوعه إلى حد الاستقصاء .

ثم يأتى الاستنتاج والاستنباط، وهو ما يحتاج من الدقة والحذر العلمى الكثير، فالبحث الجيد يسير بشكل انسيابى عبر منعطفاته بين معطيات ومقدمات تقود إلى نتائج من جنسها؛ بعيدا عن سيطرة الانطباعات، أو الخروج عن المسار المنهجى. ويمكن للباحث رصد النتائج الجزئية فى ختام الفصول والمباحث، والاكتفاء

بالنتائج الكبرى فى خاتمة البحث، ومن حقه أيضا أن يؤجل رصدها جملة وتفصيلا إلى نهاية الدراسة.

ويظل مؤكدا أن جدة الاستقراء تنتهى إلى صحة الاستنتاج؛ ذلك أن نقص المعلومات فى قضية ما إنما يؤدى - بالضرورة - إلى خلط فى نتائجها، لاسيما إذا كانت النتائج أحكاما؛ الأمر الذى يوجب على الباحث التوقف طويلا عند كل الفرضيات والآراء عبر كل ما شهدته الدراسات السابقة، دون انحياز لأى منها إلا ما يركن إلى صحته علميا.

ويوزع الاستقراء المنهجى فى البحث إلى الأدلة التاريخية من خلال الإدراك الواعى لتواتر المرويات، والاطمئنان الكامل إلى توثيق الأخبار ونقدها من خلال تتبع مناهج المؤرخين، بما تتطلبه من الموضوعية والحيدة والأمانة والدقة، ليمتد الاستقراء إلى قراءة النصوص المؤكدة للأخبار، أو النافية لصحتها، أو الداعية إلى تصحيحها، أو إعادة طرحها، وبعد الخبر والنص وأثناءهما يأتى دور الآراء المطروحة عبر دراسات الآخرين ورؤاهم الفكرية، ونتائجهم البحثية.

ويحدث التلاقى والتفاعل ـ بهذه الصورة ـ بين الباحث وبحثه بمقدار تمكنه من آلياته، وبمقدار وعيه بحدود المنهج فى ضوء المقروء من المادة العلمية، وفى سياق ما يستحق منها المناقشة والمرجعة، وهو ما يحتاج التمكن والتمثل والجدية، كما يحتاج الكثير من الفهم والوعى بجوهر المشكلة البحثية وحدود التعامل معها، وهو ما ينسحب ـ بدوره ـ على صحة توجيه اجتهادات الباحث دون شطط أو خلل؛ حيث يعرف مواضع الضعف والقوة، كما يعرف اتجاهات المباحث الجزئية فى بنية متفاعلة تتنامى وتتصاعد دون انكسار أو تناقضات أو توقف.

المبحث الثاني
خطوات البحث وبدايات الباحث

(١) الاختيار :

يبدأ الاختيار الصحيح على أساس من كثرة قراءات الباحث ومراجعاته لمحتوى الدراسات السابقة القريبة من موضوعه، ولا يصح الاكتفاء بالقراءة العارضة، مع الاطلاع على الموضوعات الهادية إلى مثل دائرة بحثه على سبيل التقارب أو التباعد، ففى أية قراءة ـ بالتأكيد ـ كثير من الإفادة، بصرف النظر عن درجة التماس مع الموضوع، أو حتى مستوى التداخل بين الموضوعات.

- والحذر واجب من اختيار موضوع مكرر، مع ضرورة الرجوع إلى قاعدة البيانات حول الرسائل المسجلة فى الجامعات المصرية، ومع كتابة مفصلة عن الدراسات المتقاربة فى سياق التوجيه البحثى للدارس.
- والموضوع الجيد ـ بالطبع ـ هو الذى يثير مشكلة، حيث يتبنى الباحث الانطلاق منها ومعالجتها، ويسهل عليه التوسع فى القراءة حولها، مع فرصة اختبار الأدلة والبراهين من خلال الخبر، أو النص وصولا إلى الحقيقة النسبية، التى يبدو شريكا فى البحث عنها، من خلال اجتهاداته وحججه ومنطقه العلمى.
- والموضوع الجيد يميل إليه الدارس بعد تعددية النظر فى المصادر والمراجع العربية والأجنبية، مع دراسة كتب الاستشراق، ومحاولة الإفادة منها فى مسار المنهج، مع

محاولة تحديد موقف علمى واضح وموضوعى من الآراء المطروحة فيها، ومع التفرقة الواجبة بين أصول المنهج والآراء والمضامين والأطروحات المختلفة.

- والباحث الجاد لا يدخل إلى موضوعه من قبيل الانحياز المطلق، أو مجرد الانبهار الخاطف، بقدر ما يعنيه من الأمر وجوب الوصول إلى نتائج موضوعية، على ألا يقف هذا التوجه حائلا دون ميل الباحث إلى موضوعه، وإلا أصابه الملل، أو أرهقته القطيعة المعرفية والنفسية، أو خالجه هاجس التوقف عن استكمال البحث فى أى من مراحله.
- وبذا يظل اختيار الموضوع مرهونا بأدوات الباحث واستعداده وطاقاته، مع توافر مرجعيته ومصادره، ومنها القدرة على تمثله، ودرجة التسلح بآليات المعرفة القادرة على ضمان تواصلها معه، وهو الارتهان الأوثق كما يرتهن بجدة الفكرة، ومجال الابتكار، ومساحات التجديد والإضافة.

(٢) المقترح المبدئى :

- ونقصد به الطرح الأول حول تصور الدارس للموضوع، سواء بمساعدة المشرف، أو من خلال اجتهاده الخاص ـ وهو الأفضل ـ والذى يترجمه فى إعداد خطة عمل مفصلة وواضحة، مع تقسيم مبدئى ـ أيضا ـ لمشروع البحث أو خطته عبر أبواب وفصول، أو فصول ومباحث جزئية، على أن يظل هذا المخطط مجرد مدخل منهجى لإقامة دراسة متكاملة تنعكس فى عمقها رؤية الباحث، وتصور درجة الجدية، ومستوى التمثل (وغزارة القراءات) واستيعاب المقومات والعناصر والجزئيات والرؤى الكلية.
- والدارس الجاد يتريث ويتمهل فى تقديم خطة موضوعه، ولا يكترث بعنصر السرعة، ويحسن لديه تكرار استشارة أساتذة التخصص من باب الاستنارة، مع الإفادة من التعددية، وتقدير الخبرات المتراكمة للأساتذة، والإفادة من قراءاتهم

وتجاربهم فى حقل البحث العلمى وتطوره.. وتتجلى تداعيات التعددية الثقافية التى تظل مدخلا آمنا لبنية بحث جيد لا يعرف النرجسية ـ ولا يعترف بالانحسار فى حدود الذات، أو الرؤى الضيقة.

وثمة ملامح مشتركة بين الباحثين – على الرغم من اختلاف التخصص الدقيق – فى عدة قضايا أساسية، منها:

- مقدمة الموضوع : حيث تتناول المقدمة ـ وجوبا ـ مبررات الانتقاء ودوافع الباحث إلى اختياره؛ مما يعكس أهمية الموضوع، ثم عرض الدراسات السابقة ، والمنهج المتبع، وأهم المصادر والمراجع التى تزكى أصالة الاختيار وتضمن جديته.
- ثم يأتى التمهيد إذا تطلب الموضوع ذلك، وإلا ترك إلى مرحلة إعداد الرسالة وكتابتها، حيث يمكن الاستغناء عن التمهيد فى حالة انعدام ضرورة الحاجة إليه، إذا لم يتجانس مع طبيعة الموضوع إلى حد الضرورة.
- ثم ترد الأبواب، الفصول، والمباحث الفرعية التى تحكمها الفرضيات وربما تغيرها المادة العلمية.
- وأخيرا تأتى الخاتمة : ويجب أن تتناول رصد خلاصة البحث فى إيجاز شديد، ويحسن أن يكتفى فيها الباحث بتناول النتائج الأساسية للبحث، مع تحديد مواضع الإضافة والابتكار، مع إمكانة الإفادة فى التطبيقات، كما يتم فيها التركيز على الجديد والأصيل الذى أضافه فى حقل التخصص العلمى الدقيق.
- وفى حالة موافقة القسم العلمى ولجان الدراسات العليا بالكليات على الموضوع، ينطلق الباحث إلى عالم قراءاته تعميقا مع تكرار استشارة المشرف، والحرص على الإفادة من ملاحظاته ومقترحاته، ولا مانع – بالطبع – من تغيير بعض الجزئيات، أو تبديل معالجة بعض القضايا كلما تطلب الأمر ذلك فى مرحلة التعامل العلمى مع جزئيات الموضوع، وتبعا لطبيعة ما تمليه المادة العلمية التى ينهض بجمعها وتصنيفها وتحليلها، وبناء على طبيعة رسالته والمنهج المتبع فى دراسته.

المبحث الثالث
أخلاقيات البحث والباحث

تبدأ تجليات الأخلاقيات من تجاوز التناقضات المنهجية، وهو ما ينعكس ـ أساسا ـ عن درجة تمثل الباحث للموضوع، وتجانس صيغ الأداء العلمى، مع أمانة النقل المرجعى، وتجنب التكرار للشواهد والقضايا والمواقف والتحليل، مع استبعاد نقل جهود الآخرين حول النص، أو تعليقاتهم تحت مسمى " بتصرف " أو غيره من صيغ غير مطمئنة منهجيا إلا من باب المناقشة والجدل وإدارة الحوار، وإضافة الجديد وتحديد المواقف.

يلى ذلك تجنب النقل من المراجع الوسيطة، حيث إن العودة إلى الأصول أولى، مع تحديد الطبعة، وسنة النشر، والبحث عن الكتاب المحقق علميا، وتوثيق بياناته فى حالة وروده لأول مرة فى الدراسة، ثم فى ثبت المصادر والمراجع.

وفى كل يكون تحكيم العقل والمنطق أصلا فى نجاح الباحث، مع التوقف عند الدليل الموضوعى النصى، أو التاريخى أصلا فى إصدار الحكم، أو تجنب الأحكام الجاهزة، أو القوالب الثابتة، أو المواقف الشخصية أو الانفعالية، أو تغليب الانطباعات العارضة؛ مما يؤثر على سلامة سير البحث ودقة نتائجه.

ويظل مطلوبا الحرص على الالتزام ببنود ميثاق شرف الباحث، وتقدير حقه فى مساحات مناقشة الآخر، دون افتئات على مستوى أدائه العلمى، أو مزايدة عليه، مع الانضباط فى صيغ الحوار حول كبار الباحثين، وعدم تضخيم الأنا منذ بداية الطريق؛ بدءا من استخدام ضمير الجمع ـ مثلا ـ أو ما يشبهه من مؤشرات المباهاة بالذات.

وبين القراءة التاريخية والقراءة النصيـة، تظهر عدة ضوابط حاكمة للباحث :

فالتاريـخ موصول بين ماضى الأدب وحاضره : بين قسمة العصور السياسية، أو قسمة القرون، أو مدارس الفن، أو تداخل الاتجاهات، أو تغليب التوجهات، أو ما يشبه ذلك من مبررات القسمة عبر فترات وحقب ومراحل وعصور سياسية أو أدبية.

ومن ثم تبدأ دراسة الوقائع والأحداث من حيث هى انعكاسات تحرك البنى الأساسية، فى مساق قراءة أصدائها فى الأبنية الإبداعية، باعتبارها مكونا ثقافيا ضمن منظومة البناء العلوى فى كل تجلياته وقسماته.

ثم يأتى تحليل المرويات نقدا ومراجعة على التواتر، ومرورا على العقل مع ضرورات الموازنة بين الأشياء؛ بناء على قواعد وحيثيات وضوابط تقى من حمأة الانفعال، أو خلط الأوراق مما تظهر آثاره فى عدة اعتبارات، منها مثلا :

- استخلاص أنماط تاريخية كاشفة عن: حضارة الأمم – إيقاع الفكر – الموقف النفسى – البعد القيمى – الحوار أو التصادم، الصراع أو التواؤم ... إلى غيرها من مساحات الفكر وساحات الجدال.
- أهمية السياق الجمعى والسياق الفردى فى قراءة التاريخ، مع تقدير مطلب التفاعل بينها فى سبل الارتقاء بمصادر المعرفة عبر كل قراءة متجددة.

- فرضية الخطأ فيما نقرأ، مع جدة البحث عن الحقيقة بشكل مشروع واجتهاد مقبول، بعيدا عن الشطط والاندفاع، أو الركون إلى منظومة الأحكام الجاهزة، أو التنافس فى صناعة أشباهها.

- تغليب الروح العلمية المحايدة، وتسجيل الملاحظات البحثية أولى من عرض الانطباعات العارضة.

- تجاوز الذاتى والمطلق والعام إلى الموضوعى والمحدد، والنسبى، والفردى، دون افتئات على الآخر، أو اختراق لرؤاه إلا من باب الموضوعية والجدة فى مستوى المناقشة ولغة الحوار.

- **معايير الإفادة من التاريخ :**

- وتبدأ من نسبة النص إلى سبل اجتزاء الصورة، إلى ترتيب الفضاء النصى، إلى مرحلة حفظه الشفاهى، أو المدون، إلى تحليل الأثر الاجتماعى، إلى استعراض الدوائر بين أخلاقية، فلسفية، دينية، قيمية، وجمالية، إلى بقية المكونات من : جمهور المرحلة – ثقافة المبدع- استقصاء الوقائع – البناء على النتائج بعد المناقشة- دراسة الحدث فى نسيج الفترة، أو دراسة أصدائها فى حقول الإبداع.

- كما تجب التفرقة بين الأدوات والمراحل عبر الاستقراء، والاستنتاج، بين المقدمات ورصد الأخطاء، واحتمالات الظن واليقين، عبر الإفراد، أو التواتر، والترجيح، أو الترشيح، أو التغليب ... إلخ.

- وجوب احترام تقاليد المشروع العلمى : بدءا من تعزيز تداعيات الصرامة المنهجية، إلى تقدير قيمة المنتج الثقافى، إلى مساحة الرأى الفردى.. إلى تجاوز التسطيح والتعميم.. إلى البحث عن الأصيل والمبتكر.. إلى صناعة المزاوجة بين الموروث والمعاصر، مع جدة الأدوات وصيغ المعالجة، وتجاوز القوالب الجاهزة، والاجتراء على مناقشة المسلمات، وتحديد موقعها من متغير المرحلة وجديد الفترة، وقراءة إملاءات الفكر الجديد.

وبين الفردية والتعددية تتعدد مساحات المنهج :

- حيث يبدأ من دراسة الظاهرة : دراسة الإبداع الفردى (الشاعر مثلا)، أو شعراء مرحلة بعينها، أو اتجاه محدد.
- إلى موضوع الشعر موزعا بين تجارب الشعراء، من فردية التجربة، النقد التجزيئى للنص، إلى أفكار ومعان وخيال وصور ... إلخ، بما يساعد على اكتشاف جماليات النص قبل تقويمه.
- التذرع بتوظيف العلوم البينية القريبة من : بلاغة، ونقد، ولغة، ثم الأبعد ـ نسبيا ـ بين نفسى واجتماعى وأخلاقى وقيمى ... إلخ.
- شمولية الرؤية حول جمالية النص، وما حولها من دلالات اجتماعية، نفسية، معيارية الصدق الفنى، الأخلاقى، التاريخى، علاقات الظواهر والمجتمعات والأفراد، علاقات النصوص والصيغ والصور، علاقات الأفكار والفلسفات والمناهج والدلالات والأبعاد.
- تحليل الظواهر عبر منطلقات البحث وأدوات الباحث فى درجات متباينة بين : التوافق، الانسجام، الصراع، الالتزام، الجـدل، التلاقى، التناقض ... إلخ.

التوفيق فى المناهج بين القراءات:

- وتبدأ من تحليل الصيغ الجمالية فى البناء، الصورة، الموسيقى، التراكيب عبر دراسات تطبيقية ونماذج دالة بذاتها على غرار ما صنفه عبد القاهر الجرجانى – مثلا – فى أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز.
- دراسة ما تواصل لدى بعض المحدثين منذ فرقوا بين لغة الأدب ولغة العلم، إلى محاولة عزل لغة الأدب تصويرا ورمزا وإشارة ومجازا على طريقة إليوت وريتشاردز، ولطفى عبدالبديع والأسلوبية والتحليل الإحصائى.. إلى ترشيح غياب التأثرية التى تبدو ـ أحيانا ـ جزءا من جمال الأداء اللغوى، حيث يظل الفن

بمثابة اختيار إيجابى لإحدى شرائح الحياة، وهو تصويرى يتألق عبر ملكات المبدع وأدواته، وله أبنية مركبة بدءا من الأسطورية، إلى المجتمعية والنفسية والتاريخية، دون أن يتحول بالضرورة إلى وثائق أخبار محددة.

وفى النقد التطبيقى :

يحسن مراعاة الفروق المتوقعة فى نقل النظرية، وإمكانات التطبيق، مع البحث عن حدود التطبيق ومساحاته دون تناقضات أو قصور فى : دراسات الصورة وتطبيقاتها على الإحيائية والشعر القديم، أو دراسات الفن لذاته، أو انحسار المسار فى الأطر النظرية، أو الميل إلى أى من الدراسات البنيوية، أو الأسلوبية، أو نقد الحداثة، أو الاتجاه إلى الإفراط فى التحليل اللغوى، أو توظيف النظرية فى كشف أسرار الأعمال الأدبية على حساب بتر ـ أو إغفال ـ بقية العلاقات فى بعض الأحوال، وفى بعض النظريات.

وفى إطار العودة إلى دراسة الصورة تبدأ من حيث تعرف المصادر، إلى آليات التشكيل، والوظائف، مع التحول إلى رؤية تكاملية الأبعاد بين الاجتماعية والتاريخية والنفسية والجمالية، وغيرها.

كما يظل تقدير ظواهر التطور اللغوى والنسق الاجتماعى أساسا للدرس عبر مناهج الفكر، وعلاقة الإبداع بالمبدع والمجتمع والتاريخ، ضمانا لتواصل السياق المركب دون انقطاع أو توقف.

ثم يبقى تداخل المناهج واردا بين استدعاء التحليل النفسى للأدب، والنقد التحليلى، إلى النقد النصى... إلخ.

المبحث الرابع
مستويات الكتابة

تختلف الكتابة المنهجية تبعا لطبيعة الموضوع البحثى من حيث درجة تصنيفه فى الحقل التاريخى، أو البلاغى، أو النقدى، أو النصى، أو فى مجال تحليل الظواهر، أو دراسة الشعراء، أو عرض المذاهب الفنية، فلكل منهجه وأسلوبه الذى ينبغى أن ينطلق منه عبر التجانس مع الطبيعة النوعية للموضوع، ومع فرضية خلاصة القراءات التى يستدعيها الباحث، فتؤثر فى مستويات الكتابة بين الباحثين؛ ليظل مستوى الكتابة لدى الباحث فى موضوع البحث قادرا على السير فى اتجاه منضبط، يعكس قدرته على استيعاب الموضوع، وامتلاك أدوات التعبير عنه، وتمثل المرجعية المناسبة له.

ومن ثم يتطلب الأمر وجوب الترتيب والتنسيق، فى إطار من التدرج المنطقى فى عرض الأفكار بشكل تصاعدى بدءا من المبحث الجزئى إلى الكلى، مع مراعاة تسلسل القضايا دون صناعة فجوات أو الوقوع فى تناقضات، والوعى بضرورة التدخل فى توظيف القضايا؛ بما يسمح بحضور الباحث بين طيات بحثه من جانب، وبما يمثل إضافة إلى ما سبق إليه من جانب ثان؛ حيث تدور المعيارية الحاكمة هنا حول تجليات شخصية الباحث دون توهج أو تضخم، مع الأمانة والدقة فى تحليل المادة المنقولة؛ بحيث لا يتحول النقل إلى غاية بقدر ما يظل وسيلة لبنية المنهجية المحكمة وسبيلا لعرض الآراء والمواقف بشكل علمى محكم.

أساس الكتابة الجيدة إذا يبدأ من التمثل الجيد للموضوع، مع القدرة على انتقاء المعلومات المتجانسة معه، دون تزيد أو افتعال أو تناقض؛ مع إدراك الباحث جيدا متى يستخدم المعجم للكشف عن دلالة المفردة، ومتى يقف عند حدود السياق، ومتى ينطلق لتحليل الصورة من منظور نقدى، ومتى يستخدم المداخل البلاغية أو النفسية أو الفكرية أو الاجتماعية أو غيرها، مما تقضيه فرضية البحث وحقله المنهجى.

ولا مانع فى السياق ذاته من حرص الباحث على الانفتاح المنهجى بما يحمله من دلالات التعددية القرائية ومحاولة توفير عناصر الاستقراء لبحثه بما يعطى كلا حقه دون تدليس أو إخفاء؛ فاحترام حق الملكية الفكرية يظل الأصل فى أخلاقيات البحث فى كل فروع العلم وحقول المعرفة، بما يضمن سلامة مسيرة الباحث وصدق آليات بحثه وأمانة عرض نتائجه وآرائه، بعيدا عن شبهة الزيف أو الافتئات على حقوق الآخرين.

أما لغة الكتابة فتظل رهنا بقدرات الباحث وملكاته اللغوية، فإن كان مبدعا يستطيع صياغة بحثه بلغة أدبية رفيعة فلا بأس، شريطة ألا يجنى ذلك على العلمية والمنهجية بحيث يتحول الأداء اللغوى إلى إضافة تحسب للبحث والباحث، لا أن تحسب على هذا أوذاك.

أما اللغة العلمية المحددة بالمصطلح والدلالة، فتظل هى الأصل فى كتابة البحث باعتباره بحثا علميا ينم عن فكر، ويصدر عن منطق، ويصل إلى نتائج فحسب. وهذه هى السمة الفارقة بين المدارس الأدبية والنقدية بقدر ما نراه من تشابه ـ مثلا ـ بين أسلوب الجاحظ وطه حسين ويوسف خليف فى سياق مدرسة الإبداع وشعرية اللغة، أو فى غيرها على منهج ابن قتيبة والعقاد وأضرابهما فى لغة العلم وتوصيل المعرفة.

المبحث الخامس
خلاصة الرحلة المنهجية

- على الدارس أن يستقر علميا ونفسيا إزاء اختيار الموضوع، وفى حالة التردد فعليه ألا يتعجل أمره فى أخطر مرحلة بحثية تنشأ بها العلاقة الحاكمة بينه وبين موضوعه.
- وله أن يحدد المنهج مبررا اختياره بالقبول والقناعة.
- وعليه أن يتمثل جيدا طبيعة المنهج المنتقى؛ حتى لا يفلت منه الزمام فى صراع المناهج أو مداخل التلفيق بين بعضها.
- وله أن يلتزم بحدود الخطة المبدئية للموضوع، ومن حقه أن يغير فيها حسب عطاء المادة العلمية، ولا مانع من التعديل فى حالة ضرورة تحديد الموضوع، أو التوسع فيه بالتفاهم مع المشرف، وبناء على تقرير المشرف حول سير الدراسة ومعطياتها.
- وعليه ألا يبدأ قبل اكتمال المادة العلمية فى مرحلة الجمع، وبعد تصنيف البطاقات طبقا للمباحث الجزئية والأفكار والقضايا المطروحة، بما تحتمله من المناقشة والمراجعة والتحليل والعرض.
- وله أن يتأنى فى الحوار والجدل مع أساتذته حول المسلمات والبدهيات، وحول الفرضيات التى قد ينطلق منها، وكذا حول الخطوط المنهجية الكبرى والصغرى، التى يندفع من خلالها قدما فى بحثه.

- وعليه أن يتمتع بالمرونة وحسن الاستجابة للصوت الآخر، مع احترام ملاحظات قلم الإشراف بما تعكسه به من تراكم الخبرة والمعرفة والعمق، وأن يتوقف عن الاندفاع إلى ما قد يؤخذ عليه من تغليب الانطباع والمبالغة، أو إطلاق الأحكام، أو هيمنة الخبرة الخطابية.

- وله أن يجعل من مرحلة الكتابة الأولى مدخلا لتصحيح المسار وضبط التوجهات، مع إعادة قراءة الأدوات، ومراجعة النفس، وتجدد الأفكار حسب الرقعة القرائية التى تتهيأ له.

- وعليه ألا يمل من البحث فى كل ما هو متاح فى المكتبات الكبرى، انطلاقا من وجوب التعددية بين المكتبات الخاصة والعامة، الجامعية وغير الجامعية، ففى التعددية ما يفى باحتياجاته، وما يمثل إضافة ـ بالتأكيد ـ لكل ما ينتهى إليه من نتائج وتوصيات.

- وله أن يأخذ من أفكار الرواد وآرائهم، دون أن يسلبهم الحق فى الريادة والسبق والاجتهاد، وليعلم أن الأمانة العلمية هى أخطر وأهم صور الأمانة الإنسانية؛ حيث تنهض على أساس احترام حقوق الملكية الفكرية الضامنة لحق المؤلف والباحث فيما يكتبه وينقله ويناقشه ويحلله.

- وعليه ـ أيضا ـ مراعاة الدقة فى بيانات كل بطاقة على حدة، من حيث تحديد العنوان الجزئى والكلى فى أعلاها، ومن حيث تدوين كل بيانات المصدر / المرجع فى أسفلها، بما فى ذلك الطبعة ودار النشر وتاريخه، والجزء والصفحة.

- وله أن يفيد من كل ما يشاء من مادة المصادر والمراجع، شريطة أن يدرك الفروق الجوهرية بين المصدر والمرجع، من حيث: احتواء مادة الدراسة ذاتها (شعرا كان أو نثرا) أو دراسات حول المادة ذاتها بين تصنيف وتحليل وتقويم وشروح وتعليق، وعليه ـ أيضا ـ أن يدرك طبائع الفروق الأصلية بين مصادره ومراجعه

من حيث القدم، وأسماء مؤلفيها، ومرحلتها التاريخية؛ حتى لا يقع فى الخلط بينها فى أى من مراحل البحث.

- وعليه أن يمتلك القدرة على التصنيف فى ثبت المصادر والمراجع طبقا لأسماء المؤلفين أو ألقابهم، أو طبقا لأسماء الكتب ذاتها، على ألا يقع فى الخلط فى منهج التصنيف الأخير، وهو ما يتأتى له من ممارسة القراءات للرسائل والكتب والحوليات والمراجع، على تعدد قواعد الهوامش وثبت المصادر.
- وله أن ينتقى من المصادر والمراجع ما أفاد منه بالفعل، وألا يجنح إلى مجرد التزيد والتكثر، بما يشكك فى صحة اطلاعه على بعضها، أو الإفادة منه لمجرد تضخيم القائمة فحسب.
- وعليه أن يتجاوز مسألة الانتزاع من المرجع الوسيط، فإن جنح إليها فليعد إلى الأصل، من باب الاطمئنان والمراجعة والأمانة والدقة والبحث عن صدق المعرفة من مصادرها الكبرى بين أمهات الكتب، دون الاكتفاء بجهود الآخرين، وهو ما ليس له بحق.
- وله وعليه أن يلتزم الحيدة والموضوعية فى عرض الآراء، بعيدا عن الاجتراء على أصحابها، أو الاختزال والاجتزاء لبعضها، أو تحميلها ما لا تحتمل لمجرد إخضاعها لما يريده من أفكار، تستدعى تغيير الدلالة وتحوير المنطوق البحثى.
- وعليه أن يستشير دوما قلم الإشراف ليأخذ بنصائح المشرف وتوجيهاته، وألا يبخل بالاستغناء عن أجزاء من المادة العلمية إذا مثلت تكرارا، أو حشوا زائدا غير مبرر، أو صعب توظيفها علميا فى خدمة الموضوع وتنامى جزئياته.
- وله أن يراجع كتابته بين المحاولة الأولى والثانية، وأن يراجع نفسه بناء على المستجد والمتغير فى حقول الدراسة النقدية والأدبية، بما يهيئ له مساحة من

التجدد والمعاصرة دون عدوان على الأصول والثوابت، ودون تهميش لها أو تغييب لدلالاتها.

- وعليه أن يدقق فى عودته إلى المخطوطات والرسائل العلمية، وألا يجترئ على النقل منها تحت مظنة عدم نشرها؛ ففى النقل المرسل ما يسئ إلى الناقل من حيث المحاسبة على درجة الأمانة، والمساءلة حول مستوى التواصل مع الآخر، وتعزيز رؤية الذات دون المساس بمرجعية النقل.
- وله أن ينقد ويحلل ويناقش ويتداخل ويقبل ويرفض، دون الإخلال بآداب العلماء، أو الميل إلى التجريح أو السب ، مما يمثل سلوكا آخر بعيدا عن ساحة العلم ومناهج العلماء، وهو ما يتجاوز ـ بالطبع ـ منظومة أخلاقيات البحث العلمى.
- وعليه أن يتوخى الحذر والدقة فى عدم الاتكاء على وحدة المرجعية، أو الانحياز الأعمى لمؤلفات مشرفه ـ مثلا ـ ففى ذلك من الإساءة إليه ما قد يدمر نتائج بحثه، أو يدعو لاتهامه بالتقصير والجمود، أو انعدام المرونة والتعددية، أو التشكك فى الانحياز والتعصب، بما يجنى على وجوب الموضوعية والحيدة.
- وله أن ينقل من نصوص الشعر والنثر ما يقتضيه البحث دون تكرار، وعليه أن يضبط ما ينقله من الدواوين بالشكل الكامل، وأن يحترم ما ورد فيها من هوامش وحواش وتعليقات، وأن يشير إليها ضمن المرجعية الكاملة لبحثه.
- وعليه أن يراجع الأخطاء الطباعية والنحوية والإملائية، وألا يدفع بها إلى غيره، إلا من باب الاستئناس والتدقيق بما لا يحتاج إلى التبرير فى حلقة المناقشة؛ مما يعد عيبا شائعا يجب الخلاص منه بسهولة ويسر.
- وعليه إدراك الحقيقة العلمية المؤكدة من أن مساحة التعليق على الشواهد، وتحليلها، والإفادة من عطاءاتها، تظل رهنا بقدراته الخاصة على الفهم

والاستيعاب وجودة الانتقاء، فتحليل الشاهد يمثل المملكة الخاصة للباحث إذا أجاد استغلالها ـ منهجيا ـ فى إبراز شخصيته، والإبانة عن قدراته وملكاته، متخليا عن صور النقل والنمطية والتكرار، أو اجترار ما سبق إليه لدى الباحثين مما يمثل عبئا غير مقبول.

• وله أن يفيد من رؤية الآخرين فى تحليل الشاهد، دون أن يكون نسخة من أى منهم، فالأولى به أن يناقش ويشارك بالرأى قبولا أو رفضا، أو إضافة، أو ابتكارا وتجديدا.

• وعليه ألا يتحول فى ساحة التحليل النقدى إلى المنهج المدرسى المجوج، مما يتنافى ـ بالطبع ـ مع مستوى العمل الأكاديمى، الذى يقوم على صحة الاستنتاج، ودقة الأداء، وتجاوز مسألة التفسير إلى مناطق التحليل الموجز والتقويم الصحيح.

وبعد .. فهل نستطيع أن نضمن الانطلاق من عدة ثقافات ضرورية فى تكوين الباحث فى حقول الأدب والنقد، لاسيما إذا انطلق من منظومة التفكير العلمى؟

لعلنا نجد ذلك ميسورا أمام زحام الدراسات الأكاديمية وفيض البحوث الأدبية، التى تكاد تذكرنا بمنطق القدماء حين اعترفوا بأن الأول لم يترك للآخر شيئا، ومع هذا أضافوا وجددوا وعمقوا الدرس تحليلا واستقصاء. وتبقى أمام باحثينا هذه المؤشرات سبيلا إلى الانضباط المنهجى الواجب مع متغير العصر وكثرة المناهج وتداخل النظريات، بما يستحق الكثير من المراجعة والأناة.